استمرار نمو قطاع البناء والتشييد في منطقة الخليج

باولس : الكويت تنفق 17.5 مليار دولار على البناء والتشييد

مازالت التوقعات للتقارير الاقتصادية الحديثة، تؤكد استمرار نمو قطاع البناء والتشييد في منطقة الخليج بسبب عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية وعودة عجلة التنمية المحلية الى السريان، وكذلك انتعاش مشاريع البنية التحتية على أرض الواقع. وتوقعت دراسة حديثة نمو حجم الإنفاق على البناء والتشييد في الكويت ليصل إلى 17.5 مليار دولار بنهاية العام الحالي.

ومن جانبه قال أحمد باولس الرئيس التنفيذي في إيبوك ميسي فرانكفورت الشركة المنظمة لمعرض الأدوات والماكينات والآلات المعدنية ومعدات البناء ومواد الإنشاء: «ساعد بدء انتعاش ونمو قطاع الإنشاء في دول مجلس التعاون الخليجي على نمو الطلب لشركات مواد البناء وأدوات الإنشاء وأظهرت الدراسات أن الكويت سجلت نموا في قطاع المشاريع الإنشائية خلال الأعوام الأخيرة. فقد شهدت البنية التحتية للنقل نموا لمشاريع هامة، وهو ما انعش الطلب على مواد وأدوات البناء. وتابع باولس:» نحاول من خلال معرض الأدوات ومواد الإنشاء «هاردوير آند تولز الشرق الأوسط» ، تسليط الضوء على التوجهات الجديدة والتقنيات الحديثة عالية الكفاءة في عالم البناء من خلال مشاركة ابرز الأسماء في صناعة الإنشاء».

أحمد باولس

لا تزال منطقة الشرق الأوسط واحة تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة نسبيا

ولا تزال منطقة الشرق الأوسط واحة تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة نسبيا حيث تعيش دول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حاليا مرحلة من التوسع الهائل في مشاريع البنية التحتية التجارية والصناعية فضلا عن معدلات النمو السريع في مرافق النقل واللوجستيات. ويعزز هذا الحراك العقاري والصناعي المستمر من الطلب على كميات هائلة من الأدوات ومواد البناء والماكينات وهو ما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة بصفة عامة سوقا يحظى باهتمام بالغ من اكبر الموردين والمصنعين الدوليين للماكينات والمواد.

وتتوقع إيبوك ميسي فرانكفورت الشركة المنظمة لمعرض هاردوير آند تولز الشرق الأوسط 2014 الذي يعد الحدث التجاري ومنصة التواصل الاهم في المنطقة لصناعة المعدات والمواد والماكينات، تتوقع جذب عدد من الزائرين المتخصصين من دولة الكويت والعاملين في قطاع الإنشاء ومواد وأدوات البناء. وقد انعكس الاهتمام المتزايد بالمنطقة من جانب المصنعين الدوليين والذين من المقرر تواجدهم بقوة من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وخاصة من الصين والهند والذين يشاركون لجذب اهتمام التجار من خلال تشكيلات منتجاتهم المبتكرة.

تقام دورة هاردوير آند تولز الشرق الأوسط 2014 في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض خلال الفترة من 3-5 يونيو. ويتقسم المعرض إلى اربعة اقسام رئيسية هي: الأدوات، الماكينات، المواد والمعدات.

«أوابك»: احتياطات النفط للدول العربية مطمئنة

مقر أوابك

اكد الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول « أوابك » عباس علي النقي اليوم الأحد استقرار اسعار النفط خلال الفترة القادمة وعدم تأثرها بأية احداث قد تشهدها منطقة الشرق الأوسط وأن احتياطات النفط للدول العربية مطمئنة وتحقق التنمية في دولها.

وجاءت تصريحات النقي قبل مغادرته القاهرة متوجها إلى المغرب للمشاركة في فعاليات المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له والذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اليوم.

وقال النقي إن إنتاج النفط العربي حاليا مطمئن بعد استعادة عافيته اثر تداعيات احداث الربيع العربي حيث تاثر الإنتاج العربي من النفط بعد تقص الإنتاج في بعض الدول مثل ليبيا حيث انخفض إنتاجها من 1.6 مليون برميل الى 300 الف فقط يوميا ولكن بعض الدول العربية التي تمتلك فائضا مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت قامت بتعويض هذا النقص ما تسبب في استقرار أسواق النفط في العالم وعدم تاثرها بسبب أحداث الربيع العربي.

وحول تحريك اسعار النفط خلال الفترة القادمة قال النقي إن تحديد الأسعار يخضع لأوضاع السوق العالمي وحاليا تتميز الأسعار بالاستقرار خاصة في الثلاث سنوات الأخيرة وهي تتراوح حاليا ما بين 110 و 115 دولارا للبرميل وهذا السعر هو المناسب في الوقت الحاضر للدول المنتجة والمستهلكة.

وحول كمية إنتاج الدول العربية المنتجة للنفط قال إن منظمة اوابك تضم 10 دول عربية صاحبة عضوية كاملة إضافة لتونس ويبلغ إنتاج الدول الاعضاء من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي حوالي 22 مليون برميل يوميا، فيما بلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي السوق نحو 9. 565 مليار متر مكعب بينما بلغ احتياطي الدول العربية من النفط الخام التقليدي في نهاية 2012 نحو 709 مليارات برميل، ويشكل احتياطي الدول العربية ما نسبته 56،4 بالمئة من الإجمالي العالمي البالغ 6. 1256 مليار برميل .

واشار إلى نسبة مساهمة الدول العربية في البترول المستهلك حاليا تصل 6. 26 بالمئة من بترول العالم ما يؤكد أهمية المنطقة العربية للعالم .

وحول مؤتمر المغرب قال النقي إن المؤتمر يهدف إلى الترويج للمشروعات التعدينية وتطوير التشريعات الحاكمة لنشاط التعدين وإزالة المعوقات التي تعترض الاستثمارات العربية والأجنبية في هذا القطاع، بالإضافة إلى التعرف على اقتصاديات الخامات المعدنية في ضوء تحولات التجارة الدولية .

وأشار إلى أن المؤتمر سيبحث كل ما يتعلق بالصناعات الاستخراجية مثل استخراج الفوسفات والحجر الجيري والرمال والرخام وخامات الحديد والنحاس والبوكسايت والفحم والرصاص والذهب والفضة إلى جانب الصناعات التحويلية القائمة عليها كصناعات مواد البناء والاسمنت والحراريات والفخار والزجاج والأسمدة والحديد والصلب والألومنيوم.

بسبب الأزمة الروسية-الأوروبية

«الكويتية - الصينية» : الصين تربح والخليج يخسر على المدى الطويل

صادرات الصين

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الإستثمارية سنستفيد الصين بشكل مباشر من الأزمة بين روسيا والقوى الغربية حول أوكرانيا. فخلال العقد الماضي تفاوضت الصين مع شركة «غازبروم» الروسية، وهي واحدة من أكبر شركات استخراج الغاز الطبيعي من أجل الحصول على صفقة لمدة 30 عام لتوريد 38 مليار متر مكعب من الغاز سنويا بدءا من عام 2018. وتعادل هذه الكمية 11 في المئة من الطلب الصيني السنوي للغاز، و24 في المئة من إجمالي الصادرات الروسية إلى أوروبا. وطوال فترة العقد، ستصل الكمية الإجمالية للغاز المصدر سنويا من روسيا إلى 60 مليار متر مكعب. واستمرت المفاوضات لفترة طويلة من الوقت لكن تم الإتفاق على أغلب التفاصيل قبل فترة بسيطة. والأمر الوحيد الذي لم يتم الإتفاق عليه بعد هو السعر. فالبنية التحتية لنقل الغاز الطبيعي مكلفة. ومن المتوقع أن يكلف إنشاء الخط الواصل بين سيبيريا والحدود الصينية 22 مليار دولار. وتزيد إلى 90 مليار دولار إذا ما تضمنت تكلفة إنشاء حقل الغاز. وأضاف بفضل توسعة خط شرق سيبيريا والمحيط الهادئ سيصبح من الممكن ضخ في الصين 80 مليون طن من الغاز للصين، أي ما يعادل 1.6 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020. وعلى الرغم من أن تكلفة استخراج الغاز بالنسبة لروسيا تعتبر منخفضة، حيث تبلغ أقل من دولارين لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، تحتاج روسيا أن تبيع بسعر 13.5 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لتربح من هذا الاستثمار. لكن الصين تستورد الغاز من تركمانستان بأقل من 10 دولارات، وتعتبر هذا السعر أفضل العروض المقدمة لها. لتستفيد من حاجة روسيا المتزايدة للتنويع بعيدا عن أوروبا. وتدرس روسيا قبول الخسائر مع عدم وجود عميل بديل لغازها الطبيعي. وسيحدد هذا التفاوض نمط العلاقة الصينية الروسية في السنوات القليلة المقبلة.

بمعدل سنوي بين 6-8 في المئة

« إرنست ويونغ » : المرافق الخدمية في دول الخليج تواجه تحديات ناتجة عن زيادة الطلب على الطاقة

كريستيان فون تيرشكي

كشف خبراء الطاقة والمرافق الخدمية في إرنست ويونغ «EY»، إلى أن نماذج تشغيل المرافق المملوكة حصريا من قبل الدولة والتي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي منذ زمن طويل تواجه العديد من التحديات. ومع نمو الطلب في دول الخليج بمتوسط سنوي بين 6-8 في المئة، والمدفوع بالنمو الكبير للقطاع والزيادة السكانية العالية، ينبغي على قطاع المرافق الخدمية في دول الخليج تلبية الطلب المتزايد، وإدارة القوانين المتغيرة والاستعداد للمنافسة التي ستنتج عنها.

وحول ذلك قال كريستيان فون تيرشكي، رئيس قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «EY»: «تحتاج بعض الدول مثل السعودية إلى مضاعفة انتاجها من الطاقة من حوالي 50 إلى 90 جيجاواط بحلول عام 2020. ويشير هذ النمو الهائل إلى ضرورة تحرك قطاع المرافق الآن لوضع استراتيجيات لتحسين التوازن بين الطلب والعرض. ومن الطرق الرئيسية التي يمكن لقطاعات المرافق الخليجية من خلالها تحسين نماذج التشغيل الخاصة بها بناء قدرات جديدة، والحد من الدعم المالي الحكومي، وزيادة مستويات الكفاءة».

ويشكل بناء قدرات جديدة استراتيجية مهمة يمكن للمرافق اعتمادها لإعادة تعريف محفظة إنتاجها المستقبلية. ومن المقرر أن يتم تشغيل أول محطة نووية في الإمارات في عام 2017 مع خطط لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية.

ومع ذلك، يجب أن تقترن زيادة العرض مع ضبط الطلب لتحقيق توازن مستدام في قطاع الطاقة. وتحتاج المرافق في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير طرق ذكية لخفض الاستهلاك من خلال برامج إدارة صارمة تؤثر على الطلب. وقد أدى الضغط الحكومي لتخفيض مستويات الدعم المالي إلى تقديم هيكليات تسعير جديدة لشريحة العملاء غير السكنيين، في حين لا تزال شريحة العملاء السكنيون تدفع رسوماً منخفضة نسبياً لقاء مستويات أقل من استهلاك الكهرباء، حيث ترتفع الأسعار مع بلوغ مستوى استخدام معين.

وعلق كريستيان: «من الصعب حث العملاء على استهلاك كميات أقل من الطاقة عندما يلعب الدعم المالي الحكومي دوراً مبالغاً في خفض الرسوم. وهناك حاجة لزيادة وعي العملاء حول القيمة الحقيقية للكهرباء، وجعلهم يدركون أن سعرها الحالي المنخفض ناتج عن الدعم المالي الحكومي فقط. كما ستساعد زيادة الكفاءة عبر سلسلة القيمة قطاع المرافق على تلبية الطلب».

تغير القوانين وبدء المنافسة

تشكل القوانين التنظيمية محركاً للدافع الذي يقف وراء زيادة الكفاءة، كما أنها تخلق المنافسة المستقبلية في القطاع. وتحتاج المرافق في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مقارنتها مع المرافق في الأسواق الأخرى، وإلى اغتنام الفرص الناتجة عن التشغيل الآلي، والمزيد من الأنشطة التي تركز على العملاء. كما أنها تحتاج الى معالجة مسألة تقليص الخسائر التقنية عبر سلسلة القيمة من خلال تحسين وأتمتة الأنظمة والعمليات. وقد يشمل ذلك تنفيذ الشبكات الذكية.

وحول ذلك، أوضح كريستيان: «كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، من المتوقع عدم قدرة قطاع المرافق المحافظة على 100 في المئة من سلسلة القيمة بعد اليوم. ولكن، سيبدأ المنافسون الجدد في السوق بلعب دور رئيسي، وخاصة من حيث قدرات الإنتاج. ويكمن التحدي الذي تواجهه المرافق في الوقت الراهن في العثور على نموذج العمل المناسب لمواصلة توليد الأرباح التي تحتاج إليها في المستقبل».

وقد تأتي الموجة الأولى من المنافسة عن طريق توسعة استخدام شبكة الربط الحالي التي تربط أنظمة الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تشكل شبكة الربط، التي تستخدم حالياً لدعم حالات النقص الطارئة فقط، الأساس لتكوين سوق مستقبلية لتجارة الطاقة. ويعتمد الأمر على الجهات التنظيمية في كل دولة لكي تقرر حجم المنافسة التي ستسمح بها. وسوف تكون المرافق بحاجة إلى الاستعداد لمواجهة مختلف الخيارات التي قد تنشأ ضمن أسواقها المحددة.

تعلم الدروس من الأسواق الأخرى

تحظى المرافق في دول مجلس التعاون الخليجي بالفرصة للتعلم من الأسواق العالمية الأخرى التي شهدت تحديات مماثلة. فالمرافق غالباً ما تقلل من تأثير المنافسة والحاجة إلى اعتماد نماذج التشغيل في مرحلة مبكرة قبل التغييرات التنظيمية للحفاظ على أرباحها.

وسوف تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى طرح تسعيرة خاصة لتقنيات خاصة إنتاج طاقة متجددة بالإضافة إلى برامج تحفيزية أخرى، وذلك لتسريع تنفيذ مشاريع طاقة متجددة وتحفيز أفضل التقنيات وتجنب التنفيذ غير المركز، الذي رأيناه في أسواق أخرى. واختتم كريستيان: «على الرغم من التحديات، هناك تفاؤل بشأن التغييرات القادمة في قطاع المرافق في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي من المتوقع أن تحقق فوائد إيجابية على المدى الطويل. وقد تكمن أكبر الفرص بالنسبة إلى الوافدين الجدد إلى السوق في الخدمات المتعلقة بالإنتاج اللامركزي. وإذا ما نظرنا في منشآت الطاقة الشمسية، سنرى لاعبين جدد، بما في ذلك شركات خدمات الطاقة الدولية، يتنافسون مع الشركات المحلية لتوفير هذا النوع من الخدمات. وإن أهم درس يمكن أن نتعلمه من الأسواق الأخرى هو دور الضغط الذي تمارسه المنافسة على المرافق في تعزيز الكفاءة عبر سلسلة القيمة بشكل كبير، بما في ذلك تحسين خدمة العملاء».

مخاوف الأزمة الأوكرانية تصعد بالذهب إلى 1300 دولار للأونصة

«سبائك»: الذهب يرتد بعد ملامسة أقل سعر في عشرة أسابيع

قال المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد ان الذهب انهى تداولات الاسبوع الماضي على ارتفاع قياسي غير متوقع متجاوزا الحاجز النفسي 1300 دولار محققا 36 دولارا عن ادنى مستوى له حققه يوم الجمعة عند 1269 دولارا وهو ادنى مستوى لاسعار الذهب منذ اكثر من شهرين و نصف و توقع الكثير ان الذهب يسير نحو مستوى 1250 دولارا ولكن سرعان ما ارتد الذهب نحو الصعود ليصل الى 1305 دولار للاونصة بفعل مخاوف تنازيم السياسات الروسية و انتشار بوادر فتيل الحلول العسكرية حول ازمة اوكرانيا و استفاد الذهب من هذا التنازيم نتيجة بحث الاسواق عن سلع الملاءذات الامنة و نتوقع عودة الى ارتفاع الاسعار في حالة استقرار الاونصة فوق حاجز 1300 دولار الايام المقبلة و يدعم هذه الارتفاعات عودة حده الطلب العيني على المعدن الاصفر من معظم الاسواق خاصة دول شرق اسيا و قد لا تتاثر قيمة اونصة الذهب بعمليات التصحيح المتوقعة لان اغلب المشتريات الحالية تصب في الاستثمارات المتوسطة و الطويلة الاجل كما ان عمليات التصحيح نتوقع ان تكون محدودة و لن تبتعد كثيرا عن مستوى 1290 دولارا بفعل فرص الشراء التي ينتظرها من فاتهم قطار جني الارباح الاسابيع الماضية و يدعم هذا الاتجاه استمرار التازيم السياسي بين روسيا و الولايات المتحدة الامريكية بجانب توقعات صدور بيانات سوق العمل الامريكي عن شهر ابريل بصورة سلبية تزيد من ضعف الدولار و تدعم ارتفاعات الذهب اما اذا كانت البيانات ايجابية فنتوقع ان تضغط على اسعار الذهب باتجاه الهبوط نظرا لان الذهب يستمد بوصلة اتجاهاته من بيانات الفيدرالي الامريكي .

الفضة تستقر عند 19.60 دولاراً بسبب ضعف السيولة

رجب حامد

على المدى المتوسط والطويل فالرؤية اكثر وضوحا لان الاسعار الحالية تعد محطات شراء جيدة و الكل يسعى لزيادة حيازته من المعدن الاصفر و الابيض لجني ارباح ارتفاعات الفترة المقبلة و التي يتوقع ان يكون الذهب فوق 1350 دولارا والفضة فوق 21 دولاراً لان الاسعار الحالية لن تبتعد كثير باختلاف الاخبار السياسية او الاقتصادية لأنها اسعار قريبة من القاع و احتمالات الصعود هي الاقرب في الفترة المقبلة وحتى لو تحقق المستحيل بالاستغناء عن خطط التيسير الكمي وعودة الحديث الى رفع اسعار فوائد البنوك المركزية فلن يبتعد الذهب او الفضة عن هذه المستويات و الشاهد على هذا تجربة العام الماضي التي فشل فيها الذهب اكثر من مرة اختراق مستوى 1180 دولارا للاونصة و التي تمثل للكثير من حاجز تكاليف الاستخراج من المناجم و لن ترضى هذه الاسعار الكثير من التجار الذين تعودوا على ارباح الفترات السابقة.الفضة انهت الاسبوع على ارتفاع عند مستوى 19.66 دولارا بارتفاع 26 سنتا عن بداية الاسبوع و بلغ القارق بين ادنى مستوى و اعلى مستوى خلال الاسبوع الى 85 سنتا نتيجة هبوط الفضة الى ادنى مستوى لها منذ شهرين و اقتربها من مستوى 19 دولارا ظهر يوم الجمعة الماضية و ارتدت بقوة مع اتجاه الذهب لصل الى اعلى مستوى لها 19.90 دولارا وهذه العودة التي تؤكد صحة توقعات صعود الفترة في الفترة المقبلة الى مستوياتها المعروفة من بداية العام فوق مستوى 21 دولارا للاونصة

باقي المعادن الثمينة سلكت مسلك الذهب و الفضة في الهبوط بداية الاسبوع و ارتدادها للصعود نهاية الاسبوع حيث حقق البلاتنيوم 17 دولارا صعودا لينهي اسبوعه عند مستوى 1423 دولار وكذلك البلاديوم انهى اسبوعه عند 810 دولارا محققا ارتفاع قدره 21 دولارا

الاسواق المحلية اتسمت حالتها بالهدوء في بداية الاسبوع وظهرت عمليات الشراء بصورة قوية يومي الخميس والجمعة رغم ارتفاع الاسعار مساء الجمعة و زادت حدة الشراء مع عطلة الاسبوع ليقن لدى السوق بان الاسعار في طريقها للصعود و ان الاسعار الحلية فرصة للشراء و لهذا انتعشت مبيعات المشغولات الذهبية و حققت عيارات 21 و عيارات 18 اعلى مبيعات لها خلال شهر ابريل .

الأسواق المحلية تنتعش مع انخفاض الأسعار بداية الأسبوع